

الملف

رضوان عقيل

عبدالرضى ناصر: نتعامل مع المال العام بأقصى حرص ونتصدى للتزيمات الصوريّة

يحتل ديوان المحاسبة موقع القلب في جسم وزارات الدولة واداراتها. فاذا حصل خلل فيه، ينعكس سلبا على المال العام وتطلق التزيمات والصفقات من دون اي رقابة. يراقب الديوان المعاملات المالية بعد توقيع عقدها مباشرة حتى الانتهاء من تنفيذها، في رحلة لا تخلو من دخول سمسرة وشركات تلزيمة وهمية تعمل بالتواطؤ مع عدد من الموظفين النافذين



القاضي في ديوان المحاسبة عبدالرضى ناصر.

مع وزارة الصحة، نسب اليهم الديوان بموجب قراره الموقت رقم 12، ادراج اسماء مرضى في قسم الغيبوبة على الرغم من ان بعضهم لم يدخل ايا من هذه المستشفيات في حياته وبعضهم الاخر متوف. تضم لوائح المرضى اسماء لاشخاص وهميين او مرضى خرجوا من المستشفيات او توفوا، ولا تزال تدفع عنهم فواتير استشفاء. كما قلنا سابقا، لا تقتصر رقابة ديوان المحاسبة الادارية على الرقابة المسبقة، بل يمارس ايضا رقابة ادارية مؤخرة.

■ لا تزال التعديلات مستمرة على الاملاك البحرية؟
□ سيوجه الديوان مذكرة الى المديرية العامة للنقل البري والبحري حول الاملاك العامة البحرية المرخص باشغالها، يستوضح من خلالها عن مساحة الاملاك العامة البحرية المرخص باشغالها موقتا ورقم وتاريخ الترخيص بالاشغال، واسم الشخص الطبيعي او المعنوي المرخص له، والرسم السنوي المترتب على الاشغال الموقت والمبالغ المستحقة وغير المسددة حتى تاريخه، ومدى واقعيته في ضوء تدهور قيمة النقد الوطني.

■ كيف تصف علاقة الديوان بالسلطة التشريعية؟
□ باعتباره الجهاز الاعلى للرقابة المالية، تربط الديوان علاقات وثيقة بالسلطة التشريعية، بحيث يكون جهازا مساعدا للبرلمان. فهو يضع تقريرا حول قطع حساب الموازنة العامة ويحيله الى البرلمان قبل اقراره مشروع الموازنة العامة للسنة التي تلي السنة التي يعود اليها قطع الحساب، وذلك عملا بالمادة 87 من الدستور.

■ كيف تلخص احوال العاملين في الديوان؟
□ على الرغم من الشغور الواسع في ملاكه، اعد الديوان عددا من التقارير ورفعها الى المراجع المختصة وفق الاصول المقررة. كما سيعمد في القريب العاجل الى وضع تقارير اخرى متعلقة بهذا الشأن. نأمل في ان تعمد السلطات المختصة الى تعزيز ديوان المحاسبة من خلال ملء المراكز الشاغرة في ملاكه، ومنحه صلاحية الرقابة على الاداء التي من خلالها يتحقق الديوان من جدوى الانفاق سواء لجهة الفعالية والكفاية والاقتصاد في ضوء قلة الموارد العامة، اضافة الى ما للديوان من دور رئيسي وفاعل في تعزيز المردودية والحفاظ على المال العام.

انطباق عمليات التوظيف والتعاقد والاستخدام على القوانين والانظمة المرعية الاجراء.

■ هل اتخذتم قرارات في هذا الشأن؟
□ في القرار رقم 58 المتعلق في مدى انطباق عمليات التوظيف والتعاقد في المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري، رأى الديوان انتفاء المخالفة المشار اليها في كتاب النيابة العامة لدى الديوان، وتاليا انتفاء الحاجة الى تطبيق الاجراءات القضائية المنصوص عليها في المادة 86 من المرسوم الاشتراعي رقم 83/82 المتعلقة بوقف صرف النفقة الناتجة من تعيين مخالف لاحكام القوانين والانظمة النافذة. بالنسبة الى القرار رقم 43 الذي صدر في 1 حزيران عام 2021 المتعلق بالتعاقد مع 54 شخصا في احدى الوزارات، قرر الديوان وقف صرف النفقة الناتجة من هذا التعيين. وحيال القرار رقم 273 الصادر في 7 تموز 2020 المتعلق بالمخالفة الناجمة عن فائض التوظيف في وزارة التنمية الادارية، قرر الديوان وقف صرف النفقة الناجمة عن قرارات التعيين والتكليف التي جرت بعد 21 آب 2017.

■ يتابع الديوان ملفا يتناول تلاعبا في الفواتير الصحية، اين اصبح هذا الملف؟
□ الديوان في صدد اصدار قرار قضائي نهائي بعد دراسته للدفاعات المقدمة من اطباء متعاقدين

□ اصدر عددا من التقارير الخاصة، نذكر منها تقريره حيال تنفيذ خطة النقل الحضري في بيروت الكبرى على ضوء اتفاقات القروض الممولة من البنك الدولي، وتقرير آخر يتناول تلزيم قطاع البريد الى شركة "ليبان بوست". وقد بين الديوان الثغر المرتبطة بتلزيم هذين القطاعين، وكذلك المخالفات الناتجة من التنفيذ وحجم الضرر اللاحق بالمال العام. وهو في هذا الصدد، كما في الرقابة الادارية المسبقة، اذا وجد ان هناك تجاوزات تشكل مخالفات مالية يحيل المعاملة على الرقابة القضائية للتحقيق في شأنها كي يبنى على الامر المقتضى القانوني اللازم. ثمة رقابة على تعيين الموظفين بغية التثبيت من انطباق هذا التعيين على القوانين والانظمة النافذة. بعد صدور القانون رقم 2017/46 الذي منعت المادة 21 منه حالات التوظيف بمختلف مستوياته واختصاصاته الا بقرار من مجلس الوزراء بناء على تحقيق تجريه ادارة الابحاث والتوجيه، احيلت على الديوان معاملات عدة تتعلق بالتوظيف في الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات. كما يمارس ديوان المحاسبة، عملا بالمادة 86 من قانون تنظيمه، رقابة على تعيين الموظفين او المستخدمين لدى الادارات والمؤسسات والهيئات الخاضعة لرقابته، ويقوم بدراسة الملفات المحالة اليه بعيدا من الصخب الاعلامي، حيث يجري التحقيق والتحقق في مدى

سنوات حيث كانت الادارة تدعو شركات عدة للمشاركة في استدرج عروض، واحدة منها تدعى بشكل دائم تمهيدا لارساء الصفقة عليها. شركتان فقط كانتا تشاركان فعليا في استدرج العروض، احدهما التي تدعوها الادارة بشكل مستمر ولا يرسو الالتزام الا عليها نتيجة اتفاقها مع الشركة المنافسة صوريا. علما ان الديوان يشدد على ضرورة عدم المساس بمبدأ المنافسة بغية توفر منافسة فعلية بين العارضين المقبولين.

■ هل يراقب الديوان اسعار التلزيمة في اثناء ممارسته رقبته الادارية المسبقة؟
□ مارس ديوان المحاسبة رقبته المسبقة في كثير من الاحيان على اسعار التلزيمة، حيث رفض تلزيمة عديدة لأن اسعارها كانت مرتفعة. تم كشف اكثر من عملية قام بها متعهدون في عدد من التلزيمة والاشغال الوهمية بغية الحصول على ارباح غير شرعية. لا تقتصر رقابة ديوان المحاسبة الادارية على الرقابة المسبقة، بل يمارس ايضا رقابة ادارية مؤخرة.

■ ما هو الهدف من الرقابة الادارية المؤخرة وكيف يمارسها الديوان؟
□ تقضي هذه الرقابة بتقدير المعاملات المالية من لحظة توقيع عقدها الى حين الانتهاء من تنفيذها، وصولا الى قيدها في الحسابات. يمارس الديوان رقبته الادارية المؤخرة من خلال بيانات المطابقة والتقرير السنوي والتقارير الخاصة التي ترفع الى كل من رؤساء الجمهورية ومجلس النواب والوزراء والجهات المعنية بعد ان يضمها الديوان نتائج رقبته وتوصياته. هذه الرقابة هي في جوهرها هي رقابة على الاداء.

■ ماذا اصدر الديوان اخيرا؟

رقابة على نصوص تعيين الموظفين، بغية التثبيت من انطباق هذا التعيين على القوانين والانظمة.
■ ما هي انواع الرقابة الادارية التي يمارسها الديوان؟
□ الرقابة الادارية التي يمارسها الديوان نوعان: مسبقة ومؤخرة. الغاية من الرقابة الادارية المسبقة هي التثبيت من صحة المعاملة وانطباقها على الموازنة واحكام القوانين والانظمة، علما ان رقابة الديوان المسبقة هي من المعاملات الجوهرية. تعتبر كل معاملة لا تجرى عليها هذه الرقابة غير نافذة، فيما تكمن الغاية من الرقابة الادارية المؤخرة في تقدير المعاملات المالية ونتائجها العامة، من حين توقيع عقدها الى حين الانتهاء من تنفيذها، وصولا الى قيدها في الحسابات. كما يتم وضع تقرير سنوي وتقارير خاصة وبيانات مطابقة بنتائج الرقابة الادارية المؤخرة. لقد استطاع الديوان من خلال ممارسته الرقابة الادارية بنوعيتها، ارشاد الادارة الى تطبيق القوانين المالية والمبادئ العامة ذات الصلة، انطلاقا من مبدأ العلنية مروراً بمبدأ المنافسة، وصولا الى المساواة بين العارضين، فضلا عن تدخله في تعديل اسعار بعض الصفقات التي تعرض عليه.

■ هل ترفضون معاملات؟
□ رفض ديوان المحاسبة معاملات عدة لوجود توافق بين العارضين، او لان الادارة فضلت في احدى المعاملات متعهدا ارادت من الاساس، وعلى سنوات عدة، ارساء الصفقة عليه. وقد لوحظ آنذاك بأن الاسعار كانت مرتفعة جدا.

■ هل من مثال على ذلك؟
□ لاحظ الديوان من خلال احدى المعاملات ان المتعهد نفسه يقوم بتنفيذ الصفقة على مدار

نشأ الديوان عام 1951 وتوالت تشريعاته المنظمة حتى اليوم. يتولى مهمة القضاء المالي والسهر على الاموال العمومية والاموال المودعة من الخزينة، ومراقبة استعمالها وانطباقها على القوانين والانظمة. في اشراف رئيس الديوان القاضي محمد بدران، يعمل رؤساء الغرف والقضاة والمراقبون والموظفون بوتيرة عالية، على الرغم من المهمات الصعبة الملقاة على عاتقهم.
القاضي في ديوان المحاسبة عبدالرضى ناصر يضيء لـ"الامن العام" على واقع المؤسسة والمهام التي تنجزها على الرغم من التحديات التي تهدد البلد، لاسيما بعد انهيار قيمة العملة الوطنية.

■ كيف يتعاطى الديوان مع المال العام للدولة ومؤسساتها؟
□ توسع الدول في الانفاق العام وفرض المزيد من الضرائب والرسوم على الشعوب، الزم التعامل مع المال العام باقصى درجات الحرص والنزاهة توخيا لحسن استعماله في الوجة والاصول المحددة له. لذا انشأ لبنان لهذه الغاية، اسوة بالدول المتقدمة، جهازا اعلى للرقابة المالية رفعه الى مرتبة المؤسسة الدستورية، اذ نصت المادة 87 من الدستور على ما يلي: "ان حسابات الادارة المالية النهائية لكل سنة يجب ان تعرض على المجلس ليوافق عليها قبل نشر موازنة السنة الثانية التي تلي تلك السنة، وسيوضع قانون خاص لتشكيل ديوان المحاسبة".

■ ما هي وظيفة ديوان المحاسبة؟
□ ثمة وظيفتان يقوم بهما، ادارية وقضائية. تتمثل الاولى بممارسة رقبته المسبقة والمؤخرة وابداء الرأي في الامور المالية، اما الوظيفة القضائية، فيمارسها من خلال رقبته على الحسابات وعلى كل من يتولى استعمال او ادارة الاموال العمومية والاموال المودعة في الخزينة. كما مُنح الديوان